المبحث الأول

الآثار السلبية للمستوطنات
على الشعب الفلسطيني وآليات المقاومة

وجيه أبو ظريفة*

الاستيطان في الفكر الصهيوني

تتمثل أسطورة الاستيطان الصهيوني في زعم المفكرين والقادة الصهاينة، أن فلسطين هي أرض إسرائيل، وأن تاريخها توقف تماماً برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم، قد توقف هو الآخر برحيلهم منها ولن يستأنف إلا بعودتهم إليها، وبذلك حولت الحركة الصهيونية إيمانها بالاستيطان، عبر ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: أن اليهود رغم انتمائهم إلى العديد من الدول والمجتمعات، إلا أنهم يمثلون قومية واحدة تتميز بصفات عرقيه سياسية.

الثاني: أن علاقة اليهود مع الشعوب الأخرى تقوم على العداء والصراع ضمن ظاهرة معاداة السامية.

الثالث: أن مشكلة اليهود لا يمكن حلها إلا بإقامة دولة يهودية، وأن ذلك لا يتم إلا بالاستيلاء على (أرض الميعاد) والاستيطان فيها.

وتطور مفهوم الاستيطان في الفكر الصهيوني بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧ الإشارة الأولى لبدء العمل على قيام دولة لليهود في فلسطين وبذلك حمل ذلك الجيل من الصهاينة أفكار الاستيطان، فقد قال جابوتنكسي، إن الصهيونية هي الاستيطان وهي تحيا وتموت مع قضية القوة، ومن ثم ترجم هذه

---

* مدير لجنة الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان في قطاع غزة، وعضو السكرتاريا العليا للجان مواجهة الاستيطان في القطاع.

الأفكار على أرض الواقع الجيل الثاني، من أمثال مناحيم بيجن وإسحاق شامير و شارون وغيرهم.

الاستيطان والأمن والحدود

إن طبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي المتمثل بصراع بين مدافع عن حقه وبين مهاجر جاء مغتصباً للأرض باستيطانها، يجعل حاجه المهاجرين للأمن هدفاً أسمى، وبالتالي فالاستيطان وسيلة للحفاظ على أمن التجمعات الاستيطانية أينما كانت، وكلما زادت هذه التجمعات كانت الحاجة أكثر إلى التقدم والتوسع في بناء نقاط استيطانية جديدة، وقد آمن القادة الصهاينة أن الاستيطان وتناميه يرسمان الحدود للدولة اليهودية، وعليه، فقد كانت كل نقطة استيطانية جديدة تشكل منطلقاً للمزيد من التوسع، وتدعم ادعاء إسرائيل بالحاجة الماسة إلى المزيد من الأرض.

وقد اعتبر "يغال الون" الذي ساهم في رسم معالم الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، أن الاستيطان ذو مكانة إستراتيجية دفاعية وهي إحدى الوسائل الهامة في الصراع حول الحدود.

وأكد على ذلك إسحاق رابين، بأن المستوطنات تقدم أساسا ثابتاً وقوياً لمطلب إسرائيل في السلام مع حدود آمنة، وأن هدف الاستيطان هو توسيع الحدود.

الاستيطان في الضفة الفلسطينية وغزة

وكما أسلفنا، فإن أهمية الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، تتمثل في مركزية الاستيطان في الفكر الصهيوني والذي يشكل التعبير العملي لهذا الفكر، وقد ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية والديموغرافية التي مرت بها إسرائيل عقب حرب حزيران ١٩٦٧، في صياغة أهداف هذا الاستيطان وطبيعته والغرض منه، فمنذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي، لم تعتبر إسرائيل الضفة والقطاع والقدس مناطق محتلة حسب القانون الدولي، بل اعتبرتها مناطق تمتلك إسرائيل وحدها، ولأسباب تاريخية ودينية

وإستراتيجية الحق المطلق في فرض سيادتها عليها، فمنذ كانون أول ١٩٦٧ أُسقط اسم الضفة الغربية وقطاع غزة رسمياً من قاموس مؤسسات السلطة في إسرائيل، وأطلق عليها الاسم التوراتي "يهودا والسامرة وغزة"، وعرفتها بأنها المناطق المدارة، ومن هنا بدأت في صياغة أهداف الاستيطان بما يخدم سياستها، وتمثلت تلك الأهداف بما يلي:

أولاً: أهداف دينية وتاريخية

دأبت المؤسسة الصهيونية ومنذ نشأتها، على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم الاستيطان فيها، مما ساهم بشكل كبير في جذب الكثير من اليهود، وخاصة المهاجرين الجدد إلى المستوطنات المقامة في الأرض المحتلة، خاصة في القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وحتى غزة.

ثانياً: أهداف إستراتيجية

سعت إسرائيل من وراء الاستيطان في الضفة وغزة، إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية التي لا تتحقق خلال فترة قصيرة، وتتمحور حول استنزاف موارد الشعب الفلسطيني الاقتصادية والطبيعية، وضرب البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني أيضاً. وكذلك إضفاء الشرعية على وجود قواتها العسكرية في الأراضي المحتلة، بحجة حماية المدنيين الإسرائيليين في المستوطنات، وكذلك لكي تؤدي المستوطنات وظيفة الدفاع في الساعات الأولى، وذلك في حال وقوع أي هجوم عربي محتمل لتحرير الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن إستراتيجية إسرائيل العسكرية تقوم على نقل المعركة إلى أرض العدو، بذلك بدأت إسرائيل في إقامة الأحزمة الاستيطانية الطولية والعرضية في داخل الأرض المحتلة.

ثالثاً: الأهداف السياسية

تهدف الدولة الصهيونية من وراء بنائها للمستوطنات في الأراضي المحتلة، إلى تحقيق أهداف سياسية، تتضمن منع التوصل إلى حل سياسي للصراع مع العرب والفلسطينيين، وفق الحد الأدنى المقبول عربياً وفلسطينياً، والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على

الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس، وبذلك تشكل المستوطنات عائقاً أمام التواصل الجغرافي للمناطق الفلسطينية، والفصل بين أراضي الدولة الفلسطينية التي من الممكن أن تقوم في ظروف معينة ومحيطها العربي، وبالتالي نرى التركيز في إقامة المستوطنات في غور الأردن وشرق الضفة الغربية وشمالها، وأيضا جنوب قطاع غزة وحزام المستوطنات حول القدس، مما سيجعل إقامة كيان فلسطين أمراً صعباً أو حتى مستحيلاً، وهذا سيمنع أية تسوية سياسية يمكن أن تعطل مشروع إسرائيل الكبرى، وفرض أمرٍ واقعٍ لا يمكن لأية حكومة في إسرائيل من الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، واعطاء إسرائيل الفرصة للاستمرار في الوجود في أماكن متقدمة داخل الكيان الفلسطيني أو حوله.

رابعاً: الأهداف الاقتصادية

ضمنت إسرائيل باحتلالها الضفة الغربية والقطاع منجماً اقتصادياً هاماً، يسهم في إخراجها من الأزمات الاقتصادية التي كانت تعيشها، حيث استولت على مساحة كبيرة من الأرض والمياه والأيدي العاملة الرخيصة، فإقامة المستوطنات الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة، يضمن قلة تكاليف الإنتاج، ومنع التطور الصناعي والزراعي للفلسطينيين، وخلق حركة تجارية جيدة تكون الدائرة الاقتصادية فيها مغلقة، إضافة للتسويق السياحي والمحميات الطبيعية.

خامساً: أهداف ديمغرافية

أحدثت النكبة في عام ١٩٤٨ خلخلة في التوزيع السكاني الفلسطيني، وتدفقت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة، مما أوجد في هذه المناطق كثافة سكانية فلسطينية عالية، خاصة في قطاع غزة، مما خلق خللاً ديمغرافياً كبيراً في منطقة شرق و جنوب إسرائيل، وبالتالي هدفت إسرائيل من وراء الاستيطان إلى تعديل التوازن السكاني، خاصة في القدس من أجل العمل على تهويدها.

تأثير الاستيطان على الشعب الفلسطيني

تطورت معاناة الشعب الفلسطيني وازدادت حدتها بعد احتلال إسرائيل لباقي أجزاء فلسطين التاريخية في حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧)، وكان هذا التطور الحاد في الأزمة التي لاحقت الشعب الفلسطيني منذ الغزوات الصليبية وما تلاها من الحكم العثماني والاحتلال البريطاني، وصولاً إلى نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، حيث شكلت هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٦٧ بدء مرحلة جديدة، وأكثر صعوبة وتعقيدا أمام الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، فكامل شعبنا أصبح تحت الاحتلال واحتلت بقية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الدول العربية المجاورة، وأصبحت القدس عاصمة لدولة إسرائيل على كامل ما تدعية من أرض إسرائيل، وزاد عدد اللاجئين والنازحين، وحوصرت البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في المخيمات والقرى والمدن تحت ظلم جنود الاحتلال وبطشهم، وبالتالي جاءت حركة الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة امتداداً لهذه الهزيمة المريرة، وتجسيداً لنتائجها على الأرض، ومنعاً لأي تغيير قادم قد يترافق مع أي تطور سياسي في المنطقة، وشملت آثار الاستيطان - كتعبير مباشر عن الاحتلال بسياساته المختلفة- كافة مناحي الحياة للأرض والإنسان الفلسطيني، حيث أصبحت تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، تشكل في غالب الوقت حياة المواطن الفلسطيني على الأرض الفلسطينية.

وللحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن تأثيرات الاستيطان، نستعرضها فيما يلي:

أولاً: التأثير السياسي

يعتبر الهدف السياسي من أهم أهداف إقامة إسرائيل للمستوطنات، حيث حرصت إسرائيل ومنذ إقامتها على نقل حروبها المتعاقبة إلى أراضي الخصم، ولذلك كانت المستوطنات قواعد أمامية من أجل حماية الحدود، وتحصينها عبر قواعد عسكرية وديمغرافية يهودية، وبالتالي تكون خطوط دفاعية هامة في حالة الحرب، وورقة تفاوضية قوية في حالة المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب، وربط القادة الإسرائيليين بين الأمن

والسيادة والسياسة، حيث مثل الاستيطان أداة الربط بينها، وقد أدت الظروف السياسية في المنطقة دورا هاماً في توسيع الاستيطان وزيادته، حيث لم تجد إسرائيل أي رادع يمنعها من إقامة المستوطنات، خاصة بعد اتفاقيات فك الاشتباك على جبهات القتال، حيث كان الشعور الإسرائيلي أن هذا الواقع لا يمكن الرجوع عنه إلى الوراء، وبالتالي نشطت حركة الاستيطان، وأيضا الدور الذي لعبته المستوطنات الشرقية خاصة في هضبة الجولان السورية المحتلة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والمستوطنات التي أقيمت في سيناء، وما شكلته من ورقة تفاوضية رابحة بين المفاوض الإسرائيلي للمساومة على أمور أخرى، مثل ترتيبات الأمن والعلاقات الدبلوماسية.

وبذلك هدفت إسرائيل من وراء إقامة المستوطنات إلى التأثير في الحلول السياسية والتحكم فيها، ووضع العراقيل أمام الحلول التي ترفضها إسرائيل، وعلى رأسها قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وقد كان لحرب الخليج الثانية وما تلاها من مفاوضات أهمية في بدء سياسة جديدة، فيما يتعلق بالمستوطنات، حيث زادت حكومة الاحتلال من الحوافز المالية، وتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي في المستوطنات، وتدفقت الأموال لتطوير البنية التحتية والخدمات في المستوطنات، لاستدراج مزيد من المستوطنين، وشهدت فترة حكم شامير فترة ذهبية للمستوطنين، حيث استمر الاستيطان الصهيوني بالنمو والتطور من أثر سلبي بوتيرة متسارعة، رغم ما يمثله هذا التطور على مفاوضات واشنطن، ولكن كانت إسرائيل تهدف إلى إطالة عمر المفاوضات لعشر سنوات دون أي اتفاق، لحين إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية وغزة.

وقد أثرت الأوضاع السياسية في العالم، وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتي أدت إلى، فقدان الفلسطينيين لجزء كبير من المدى الإستراتيجي المؤيد لحقوقهم، وتدفق مليون مواطن من دول الاتحاد السوفيتي السابق، جزء كبير منهم غير يهود، حيث تم استيعاب أعداد كبيرة منهم في المستوطنات.

وجاءت بعدها اتفاقيات إسرائيل التي أضرت بشكل كبير بمصالح الشعب الفلسطيني، فيما يتعلق بموضوع الاستيطان، وذلك بتأجيل النظر فيه إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائي، وهذا أعطى فرصة كبيرة للاحتلال للاستمرار في بناء المستوطنات وتوسيعها وتطويرها بما يخدم أهدافه الاستراتيجية المتمثلة، في عدم رغبة إسرائيل في التوصل إلى حل سلمي شامل وعادل، قائم على إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: التأثير الأمني

يمثل الغرض الأمني أحد أهم الأهداف التي قامت إسرائيل ببناء المستوطنات من أجلها، وبذلك كان لما قامت به إسرائيل في هذا المجال الكثير من التأثيرات على الشعب الفلسطيني، الذي يدفع يومياً ثمن بقاء هذه المستوطنات عبر القتل والتدمير وهدم المنازل والحصار الخانق ومصادرة ممتلكاته وتحويلها إلى مستوطنات، تشكل نقطة الارتكاز الأولى في الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، فاستفادت إسرائيل من المستوطنات المقامة على الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن الفلسطينية لقطع هذه الطرق، ومنع حركة المواطنين الفلسطينيين عليها، وإقامة الحواجز لإذلال المواطنين وقتلهم، كما استخدمت المستوطنات باعتبارها نقاط انطلاق للحملات العسكرية الضخمة التي تشنها لاجتياح المدن الفلسطينية، وشكلت ركيزة للحشودات الإسرائيلية، ونقاط مراقبه لقصف المدن الفلسطينية، وتدمير كافة المنازل المحيطة بالمستوطنات، كما يحدث في الخليل وبيت لحم وخان يونس وبيت حانون.

وشكلت المستوطنات أوكاراً للمخابرات الإسرائيلية، ونقطةً لرصد حركة المناضلين الفلسطينيين ومتابعتهم، حيث توجد قواعد ضخمة للرصد والمراقبة ولتشغيل الطائرات بدون طيار وطائرات الأباتشي التي تقصف السيارات والمنازل الفلسطينية، خاصة في عمليات الاغتيالات، وقد شكل المستوطنون ميليشيات خاصة بهم، ولا سيما في الخليل وغزة، حيث تقوم هذه الميليشيات بالاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم وقتلهم والاعتداء

عليهم، ولعل الجميع شاهد هذه التصرفات الهمجية على شاشات التلفزيون بفضل الصحافيين الفلسطينيين. واستخدمت الحجج الأمنية لحماية المستوطنات لتجريف مئات آلاف الدونمات واقتلاع ملايين الأشجار، وهدم آلاف المنازل، خاصة في محيط المستوطنات القريبة من التجمعات السكنية والطرق الالتفافية والحدود.

ثالثاً: التأثير الاقتصادي

كانت وما تزال سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية، تهدف إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني بكل تكويناته وربطه ربطاً كاملاً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومنع أية عملية تنمية حقيقية وتطوير للبنية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وقد استخدمت سلطات الاحتلال الكثير من الوسائل والإجراءات، لتحقيق هذا الهدف من خلال الأوامر العسكرية، حيث أصدرت أكثر من (٩٠٠) أمرا عسكرياً لتنظيم الحياة الاقتصادية في الأرض المحتلة، هدفت إلى سلب أية مبادرة أو تنمية حقيقية لقطاعات الإنتاج المختلفة، والحصول على الحد الأقصى من العوائد من خلال السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني التابع، وإقامة اقتصاد مواز وبشكل أكثر تطوراً في المستوطنات، ليحل محل الاقتصاد الفلسطيني أو ينافسه بشراسة في أسوأ الأحوال، وقد جاء قرار حكومة نتنياهو في ١٣-١٢-١٩٩٦. باعتبار المستوطنات مناطق أفضلية قومية، وما يتبعه من تخفيض الضرائب والمساعدات الاستثمارية عبر الهبات والتبرعات، وقد أثر الاستيطان على المجالات الاقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية والعمالية.

١- الزراعة والمياه

تعتمد نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني على الزراعة، كونه مصدر رزق أساسي، وهذه المهنة تعتمد أساسا على عنصري الأرض والمياه اللذان يُعدان من أهم عناصر الاستيطان الصهيوني، حيث يتم توفيرهما قبل جلب الإنسان، وكان استيلاء المستوطنات على الأرض والمياه المنطلق الأساسي لتطوير الاستيطان، وتعتبر كثير من المستوطنات مستوطنات زراعية تقوم بزراعة منتجات معدة للتصدير، مثل الزهور

والفواكه والخضراوات التي تشكل جزءاً هاماً في تجارة إسرائيل الخارجية، ويتم تصديرها عبر شركة خاصة ضخمة هي (Agrexco)، ولا تقوم بكتابة مكان الإنتاج على عبواتها، وفي نفس الوقت تقوم إسرائيل بتدمير البنية الزراعية الفلسطينية، عبر تجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار ومنع دخول البذور والمواد الكمياوية اللازمة للزراعة، وبما تقوم به من إجراءات على المعابر والجسور والطرق الرئيسية من حصار، بهدف منع المزارعين الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم، مما يؤدي بالتالي إلى خسارة فادحة للمزارعين، وتوقفهم عن زراعة أراضيهم تمهيداً لمصادرتها أو تحويلهم إلى عمال يهجرون مزارعهم وأراضيهم.

ولعل ما قامت به إسرائيل خلال الأعوام الثلاثة الماضية، من اقتلاع أكثر من مليون شجرة مثمرة وإغلاق وتجريف حوالي مليون دونم من الأراضي الزراعية، وتدمير أكثر من نصف مليون متر من شبكات الري وهدم الدفيئات الزراعية، ويأتي هذا في محاولة لتدمير قطاع الزراعة الفلسطيني من أجل محاصرة المواطن، وتوفير المياه المستخدمة في الزراعة الفلسطينية، لاستخدامها في بناء المستوطنات وضخها إلى إسرائيل.

أما في مجال المياه، فقد بدأت الصهيونية العالمية بالعمل للسيطرة على المياه في فلسطين منذ عام ١٨٧٣،عندما بدأت بعثة الجنرال " تشارلزوارن " وحصول شركة يهودية على امتياز استثمار نهر الأردن واليرموك عام ١٩٢٦ ولمدة ٧٠ عاماً، وما تلا ذلك من مشاريع تستهدف السيطرة على منابع المياه في جنوب لبنان وهضبة الجولان وغور الأردن وبحيرة طبريا، وأيضا الضفة الغربية وغزة، حيث تتشكل المياه الجوفية في الضفة والقطاع عبر خزانات جوفية، هي:

١- الحوض المائي الشمالي الشرقي.

٢- الحوض المائي الشرقي.

٣- الحوض المائي الغربي.

٤- الحوض المائي في قطاع غزة.

حيث تنهب المستوطنات من المياه الفلسطينية أكثر من ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، بينما لا تتجاوز كمية استهلاك الفلسطينيين من مياه كافة هذه الخزانات ١٠٠ مليون متر مكعب، وقامت حكومات إسرائيل بضخ المياه من المستوطنات إلى إسرائيل، ونهب الخزانات الجوفية بشكل كبير، مما ساهم في المساس بالمخزون الإستراتيجي للمياه الجوفية خاصة في قطاع غزة، حيث قامت إسرائيل بحفر شبكة من الآبار على الوديان الجوفية للمياه القادمة من جبال الضفة الغربية، بهدف اصطياد المياه قبل وصولها إلى الخزان الجوفي في القطاع، وأقامت تجمع غوش قطيف الاستيطاني على الخزان الجوفي، وحفرت أكثر من ستين بئراً تقوم باستخراج المياه وضخها إلى إسرائيل لري النقب، وفي نفس الوقت تقوم حكومة الاحتلال بواسطة الجيش والمستوطنين، بتدمير الآبار الارتوازية الفلسطينية وآبار تجميع مياه الأمطار، حيث تم هدم أكثر من ١٠٠ بئر ارتوازى في قطاع غزة فقط، وأدى إزالة الغطاء الطبيعي للأرض الفلسطينية خاصة الغطاء الرملي إلى ضعف ترشيح مياه الأمطار، وبالتالي، زيادة الفاقد منها، نتيجة عملية التبخر، والنخفاض ما يصل منها إلى الخزان الجوفي، مما أدى إضافة إلى ما سبق، إلى زيادة حجم سرقة المياه، بسبب دخول مياه البحر على الخزان الجوفي، وبالتالي زيادة ملوحته، وفي بعض المناطق لا تصلح مياه الخزان الجوفي، للاستهلاك الآدمي أو الزراعي.

٢- قطاع الصيد البحري

أما عن التأثير على الصيد في بحر غز، فقد تأثر الصيادون الفلسطينيون والذين يفوق عددهم عن خمسة آلاف صياد بوجود المستوطنات، حيث حرمتهم قوات الاحتلال من الصيد مقابل هذه المستوطنات التي توجد معظمها على شاطئ بحر قطاع غزة، فلا يستطيع الصيادون الفلسطينيون الصيد، إلا في الأماكن المطلة على مدينة غزة والمنطقة الوسطى، بطول لا يتجاوز ثمانية أميال، وبعمق لا يزيد على خمسة أميال في منطقة من أكثر مناطق البحر المتوسط فقراً من الأسماك، مما ساهم في تراجع عدد الصيادين، وبعد ما كانت الثروة السمكية تدر على الاقتصاد الوطني في الظروف العادية، أكثر من خمسة ملايين

دولار في العام، أصبحت عبئاً على الاقتصاد، حيث أصبحت تكاليف الصيد أكبر من الإنتاج، وازداد عدد العاطلين عن العمل، إضافة للإجراءات الاحتلالية، حيث استولى المستوطنون على مينائي خان يونس ورفح، وأتلفوا الثلاجات والمراكب وسفن ومعدات الصيد، إضافة لممارسة القوات البحرية الإسرائيلية إطلاق النار على الصيادين، وإغراق سفنهم، ومصادرة أدوات الصيد، واعتقال الصيادين.

٣- الصناعة

تعتبر الصناعة من أهم مقومات الاقتصاد الإسرائيلي، ولكي تستفيد الصناعات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، قامت سلطات الاحتلال بالكثير من الإجراءات لمنع تطور الصناعة الفلسطينية، وإبقائها في مستوى متدنٍ من الناحية التكنولوجية، وفي نفس الوقت، قامت إسرائيل بتوسيع القاعدة الإنتاجية للمستوطنات عبر الاستيلاء على المصادر الطبيعية الفلسطينية، والحد من استعمال الفلسطينيين لثرواتهم خاصة الأرض والمياه، وذلك لجعل المواطنين العرب عبارة عن مجموعة من العمال التابعين للاقتصاد الإسرائيلي في إسرائيل والمستوطنات، فقامت إسرائيل بتقديم كافة التسهيلات، حيث تقوم الحكومة بتقديم هبه تغطي ٣٠٪ من قيمة أي مشروع استثماري في المستوطنات، إضافة إلى منحة قروض تغطي الثلثين المتبقيين للمشروع. وفي نفس الوقت حاصرت الصناعة الوطنية، ومنعت دخول المواد الخام، وتصاريح إقامة المصانع، وتصدير الإنتاج، وفرض رسوم جمركية عالية على المواد الخام المستوردة، إضافة إلى ما قامت به من إغلاق للبنوك الوطنية، ومنع دخول روؤس الأموال إلى الأراضي الفلسطينية، وحتى أثناء عملية السلام، كانت لا توافق على منح المستثمرين بطاقات هوية أو إقامة في الضفة والقطاع.

كما تقوم المصانع الإسرائيلية في المستوطنات بتهريب الخمور، والسيارات، والأقمشة، والسجائر، والمواد الغذائية الفاسدة التي لا تستطيع تسويقها في إسرائيل، إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة الأسمدة الكيماوية الفاسدة أو الخطيرة.

إن توفير الحكومة الإسرائيلية لكثير من التكاليف على الصناعة في المستوطنات، يقلل من تكلفة المنتج الذي يؤدي بدوره إلى ضرب المنتج الفلسطيني، مما ساهم في إغلاق عدد كبير من المصانع، خاصة مصانع الخياطة والمشروبات الخفيفة والصناعات الزراعية، وبهذا تعود مرة أخرى كافة مصروفات الشعب الفلسطيني الاستهلاكية لسوق الإنتاج الإسرائيلي.

٤- العمالة الفلسطينية

شهد الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ فترة ازدهار، أدت إلى زيادة الطلب على العمالة، خاصة في قطاع الإنشاءات في إسرائيل والمستوطنات؛ وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية وشاقة ولأكثر من ثماني ساعات يومياً وبأجر زهيد، وهذه الشروط متوفرة في العمالة الفلسطينية المحتاجة للعمل بأي شكل، خاصة في ظل سياسات إسرائيل في مصادرة أراضيهم، ونهب الموارد الطبيعية والمياه، مما حولهم إلى عماله تقليدية تبحث عن العمل في أي مكان لتوفير لقمة العيش، وهجرة أعداد كبيرة إلى الخارج، خاصة في ظل ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إيجاد فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة، بسبب استيلاء إسرائيل على أخصب الأراضي ومنابع المياه والخزانات الجوفية، ويعمل العمال الفلسطينيون في إسرائيل و المستوطنات وكأنهم عبيد، حيث يتم استغلالهم بشكل كبير، إضافة للضغوطات الأمنية التي تمارس عليهم في محاولات إسرائيلية لتجنيدهم.

رابعاً: التأثير البيئي

قام المشروع الاستيطاني الصهيوني على فكرة اقتلاع المواطن الفلسطيني، وإحلال المهاجر القادم من بيئة غريبة على هذه البقعة مكانه، ويتطلب الإحلال مكافحة صاحب الأرض الأصلي، والعيش على ممتلكاته، واستنزاف كل ما يملك من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية،خاصة الأرض والمياه، دون الاهتمام بنتائج السيطرة على الأرض

ومصادرتها أو سحب المياه الجوفية ومياه الأنهار، وقد قامت إسرائيل بجملة من الممارسات التي أثرت في البيئة الفلسطينية من أرض ومياه وهواء، مما أدى إلى تلوثها جميعاً.

١- المياه

منذ الأيام الأولى للاحتلال، أصدر الحكام العسكريون العديد من الأوامر العسكرية للاستيلاء على المياه الفلسطينية، باعتبار كافة المياه السطحية والجوفية في الأراضي المحتلة مُلْكاً لدولة إسرائيل، ومنح حرية استخدامها لضابط مياه إسرائيلي، وبالتالي أعطت لنفسها الفرصة للتحكم في كميات المياه المسحوبة وأعماق الآبار، وحتى مسارات الأنهار والوديان والينابيع، وبدأت في حملة مسعورة للاستيلاء على المياه الفلسطينية، مع الاحتفاظ قدر الإمكان بالمياه المتوفرة داخل الخط الأخضر، مما ساهم في تدمير جودة المياه في الأراضي الفلسطينية، فمثلاً / في قطاع غزة، تصل نسبة الكلورايد في المياه إلى ١٥٠٠ مليجرام، ونسبة الكبريت إلى ما يزيد على ٩٠٠ جرام في المليون، وتصل نسبة الالتلورايد إلى ٣,٨ جزء من مليون، إضافة إلى البكتيريا، وتؤدي جميع هذه المركبات إلى الأمراض الجلدية ومشاكل في العظام، وتآكل الأسنان، والخلايا السرطانية، وسهولة تسمم الأطفال، والتخلف العقلي، مما أثر في الصحة العامة للمواطن الفلسطيني، إضافة إلى أن ضخ مياه الخزانات الجوفية الفلسطينية إلى المستوطنات وإسرائيل، أدى إلى تناقص منسوب الخزانات الجوفية، واختلاطها بمياه البحر في غزة، وقلة جودتها، مما يشكل خطراً حقيقياً على المياه الفلسطينية، وبالتالي على الوجود الفلسطيني على الأرض.

٢- الأرض والنبات

ساهمت النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية على تدمير الأرض الفلسطينية والنباتات بشكل خاص، حيث تقوم إسرائيل باختيار مواقع لمستوطناتها على قمم الجبال والمناطق الخضراء، حيث تقوم بتجريف هذه المواقع، وإقامة المستوطنات عليها، ومن ثم

إقامة الطرق والخدمات، والتخلص من المجاري والنفايات، مما ساهم في تدمير الغطاء الأخضر للأرض، كما أدى قيام إسرائيل بتدمير الكثبان الرملية على شواطئ غزة، وسرقة الرمال منها، إضافة إلى إقامتها لعشرات الكسارات في الضفة الغربية، إلى تدمير الأرض والمساس بها، إضافة إلى سيطرتها على المخزون الإستراتيجي للأرض الفلسطينية، ومنعها لأي حالة من التمدد الأفقي العمراني أو الزراعي

إن إنشاء المستوطنات يتطلب توفير الحماية لها من قبل جيش الاحتلال، وبالتالي قامت إسرائيل بتدمير مئات آلاف الدونمات من الأشجار المثمرة والمزارع والغابات، وتسوية الرمال وشق الطرق وإقامة المواقع العسكرية، مما ساهم في تدمير الأرض والنبات بما يمثل ذلك من أضرار بالبيئة الفلسطينية، إضافة لإقامة المصانع والورش الصناعية.

٣- مخلفات المستوطنات

تقوم إسرائيل ببناء المستوطنات على كامل مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة، وبذلك لا تقوم بتأسيس بنية تحتية موحدة لتصريف المياه العادمة والمجاري، وتتدفق كافة تلك المخلفات السائلة والصلبة إلى مناطق تجميع داخل الأرض الفلسطينية وبدون معالجة، مما يؤثر في البيئة الفلسطينية خاصة المياه الجوفية، وتحديداً في قطاع غزة، بسبب التربة الرملية التي تساهم في وصول هذه المخلفات السائلة إلى الخزان الجوفي، كما تقوم إسرائيل مستغلة عدم قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مناطق الاستيطان، بدفن النفايات الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية، حيث تم ضبط الكثير من المحاولات الإسرائيلية لدفن نفايات كيماوية أو نفايات مجهولة في قرى أم التوت قرب جنين وعزون وجيوس، إضافة لوجود مكب للنفايات في طولكرم وجنوب قطاع غزة، مما يشكل تهديداً للمواطن الفلسطيني وتدميراً للبيئة الفلسطينية، كما يقوم المستوطنون بإنشاء المصانع دون المواصفات البيئية، أو المصانع التي تنتج موادَّ كيماوية خطيرة دون معالجة لعوادم المصانع أو لمخلفاتها، ومن ثم تقوم بإلقائها في الأراضي الفلسطينية، خاصة القريبة من المستوطنات والمحاجر الاستيطانية.

وقد نتج عن المستوطنات، عدد كبير من الآثار البيئية السلبية، منها:

١- تلوث مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، نتيجة للتخلص من النفايات الصلبة والخطيرة التي تلقى على أطراف المدن الفلسطينية.

٢- تلوث المياه الجوفية، نتيجة لدفن هذه النفايات وتسرب سوائلها إلى الخزانات الجوفية أو الوديان الجوفية.

٣- يتسبب حرق النفايات بأضرار تلحق بالتربة والأرضي الزراعية القريبة.

٤- يؤدي الدخان المتصاعد من النفايات المحروقى إلى تلوث الهواء، مما يضر بالصحة العامة للسكان.

٥- لا يمكن للسلطة الوطنية أو وزارة جودة البيئة من الوصول للأماكن التي يتم دفن النفايات السامة والكيماوية فيها، ولا يعرف أين يتم دفن هذه النفايات أو ماهيتها، مما يقلل من القدرة على الرقابة عليها أو مواجهة مخاطرها، إضافة إلى أن هناك حديث عن قيام إسرائيل بدفن مخلفات مفاعل ديمونا الذري في أماكن فلسطينية في الضفة والقطاع.

خامساً: التأثير الاجتماعي

إن التعقيدات التي تقوم إسرائيل بفرضها على حياة المواطن الفلسطيني من قتل وتدمير للمنازل والمؤسسات، وتقطيع أوصال المدن والقرى، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، يعبر تعبيراً دقيقاً عن التميز العنصري الذي تمارسه إسرائيل، فبينما تقام المستوطنات على الأراضي الفلسطينية، وتنعم بالثروات الطبيعية الفلسطينية، وتشكل تهديداً اجتماعياً خطيراً ومتعمداً على المواطن الفلسطيني، مما ساهم في وجود أزمات اجتماعية، فمثلاً إغلاق الطرق ساهم في تراجع العلاقات الاجتماعية بين المواطنين، حيث تقوم المستوطنات في أحيان كثيرة، بعزل مناطق بكاملها لا يستطيع أحد الدخول أو الخروج منها، مثل منطقة المواصي في جنوب قطاع غزة، إضافة لما يشكله السور العنصري من خطة

عزل، حيث يعزل خلفه مئات آلاف من المواطنين الفلسطينيين، وساهمت المستوطنات في نشر المخدرات، حيث لا يوجد رقابة على زراعة المخدرات، وخاصة البانجو والأفيون في المستوطنات، وبالتالي محاولة تسويقها في داخل الأراضي الفلسطينية، وقيام المستوطنات بمصادرة الأراضي والمياه وهدم المنازل، ساهم في تحويل عدد كبير من المواطنين إلى فقراء أو عمال، وساهم في تغير الواقع الاجتماعي، ومنع التطور الطبيعي للمواطن الفلسطيني، إضافة للمحاولات الدائمة من قبل المستوطنين والمخابرات الإسرائيلية في المستوطنات، لتجنيد العملاء خاصة من عمال المستوطنات المعوزين.

إن هذه الممارسات وغيرها، لا تساهم في خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي الصحيح في المجتمع الفلسطيني، بل تساهم في زيادة التطرف والعنف بين المواطنين الفلسطينيين، والإخلال بالتركيبة الاجتماعية السليمة للمجتمع الفلسطيني.

الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى

فشلت مفاوضات السلام التي كانت تدور بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ عام ١٩٩١ في إيجاد حلول للمشاكل المستعصية بين الطرفين، لا سيما في مواضيع القدس واللاجئين والاستيطان والحدود والمياه وغيرها، وجاءت الاجتماعات التي استمرت لأكثر من إسبوعين في كامب ديفيد بمشاركة الرئيس ياسر عرفات، ورئيس حكومة إسرائيل آنذاك يهود باراك، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ومئات من أفراد الطواقم الفنية، والوزراء، والخبراء، ولكن لم تنجح هذه القمة في وضع حلول للمشكلات العالقة في أعقد قضية صراع في العالم، وقد جاء لقاء الرئيس عرفات مع باراك بتاريخ ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٠ قبل ثلاثة أيام من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبدء الاعتداءات ضد الشعب الفلسطيني، حيث طالب عرفات بمنع شارون من زيارة وتدنيس المسجد الأقصى، ولكن كل هذه المطالب الفلسطينية والعربية والدولية، لم تمنع شارون وحكومة إسرائيل من ارتكاب تلك الحماقة التي كانت بداية لجرح عميق في جسد الشعب الفلسطيني، ولتتواصل بشكل أكبر رحلة نهر الدم بين الشعبين، وليشكل الاستيطان صفحة هامة من

هذه الانتفاضة، حيث اعتبرت المستوطنات من أهم أهداف المقاومة، في وقت عانى فيه الفلسطينيون من أبشع صور القتل والدمار على أيدي هؤلاء المستوطنين الحاقدين، ولتستمر حكومات إسرائيل في سياساتها الإرهابية العسكرية والاستيطانية، ففي الوقت الذي كانت فيه حكومة نتنياهو تصدر عطاءات لثلاثة آلاف وحدة، سكنية سنوياً، أصدرت حكومة باراك عطاءات لأربعة آلاف وحدة، ورصدت حكومة باراك ٢٥٠ مليون دولار كإعفاءات ضريبية، وأصبح دخل المستوطن الشهري بمعدل أربعة آلاف دولار، بينما لا يزيد في تل أبيب علىألفي دولار، وفي المدن العربية داخل إسرائيل عن ألف دولار، وخصصت الحكومة الإسرائيلية أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لتطوير الطرق وتأمين الحافلات للمستوطنين.

وبعدما جاء شارون وشريكه موفاز إلى سدة الحكم، وهم الذين يؤمنون بالاستيطان إلى حدود الموت، فأصبحت المساعدات والمنح والموازنات للمستوطنات دون حدود خاصة في ظل حكومة إسرائيلة يمينية، تضم في صفوفها غلاة المتطرفين والمستوطنين، ولكن بسبب ازدياد هذه المقاومة للاحتلال والاستيطان، بدأت حالة من الرعب تدب في صفوف المستوطنين، ولم تنجح كل هذه الأمور في طمأنتهم، فقد أكد استطلاع للرأي قامت به شركة هوب وأساتذة من جامعة تل أبيب، أن ٧٧ ٪ من المستوطنين، جاءوا إلى المستوطنات لأسباب تتعلق بالمستوى المعيشي، وأن ٧٠٪ منهم على استعداد للعودة إلى داخل الخط الأخضر في حالة تعويضهم، وستزداد تلك النسبة كلما ازدادت قدرة المقاومة الفلسطينية على تشكيل خطر على حياتهم، والمساس بمقومات بقائهم في المستوطنات.

وبدراسة بسيطة، وعبر إحصائيات تظهر تأثير العدوان الإسرائيلي من قبل الجيش الذي يوجد في المستوطنات على المواطن الفلسطيني، يعرض الجدول التالي إحصائية منذ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ حتى ٥/ ٩/ ٢٠٠٣:

٨٨٢٤٣٥	عدد الأشجار التي قطعت.
٤٣٥٩٢ دونماً	الأراضي في غزة.

٧٤٤٥٣ دونماً	الأراضي في الضفة.
٧٥٠٤٨٧ دونماً	إغلاق أراضي.
٢٩٤٥١ دونماً	مساحات الأراضي التي تضررت.
٨٥٩٤	عدد المباني في غزة.
٢١١٠	عدد المباني في غزة تدمير كلي.
٢٠٨٥٧	عدد المباني في الضفة.
٣٨٥٩	عدد المباني في الضفة تدمير كلي.
٧٧٣	عدد المدارس والجامعات التي تضررت.
١٦٤٠	عدد المواقع العسكرية التي تضررت.
٣٦٣	مستشفيات متضررة.
١١١٦٠	عدد المنشآت الاقتصادية.
١٠٦٢	مزارع الثروة الحيوانية.
٩٦٦٧	أغنام وأبقار.
٧١٦٦	خلايا نحل.
١٤٦٤٥٧٥	نفوق طيور.
١٩٧٠٥٣	جدران إستنادية وأسيجة / متر.
٣٩٥٩٦٨	خطوط مياه / متر.
٤٣٣١	بيوت بلاستيكية.
٢٤٢	عدد البؤر الاستيطانية والمنازل التي استولى عليها المستوطنون ٨٦٢٧١ الوحدات السكنية والكرفانات التي أقيمت والمخطط لها.
٣٥٦	عدد المساجد التي تضررت.
٩٤٨٩٢	مساحة الأراضي التي جرفت بغرض توسيع المستوطنات وجدار الفصل العنصري.
٥٩	عدد الكنس التي تضررت.
٢٥٠	عدد الطرق الالتفافية الجديدة.

٦٥٩٠٣٤	عدد الاشتال التي جرفت.
١١٨٠٤٥	مساحة الأراضي التي جرفت / إجمالي / دونم.
١٠٥٩	برك مياه.

آليات مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان

قام الوجود الصهيوني على الأرض الفلسطينية على أسس عدوانية عسكرية، وبعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مارس الاحتلال مبادئ الصهيونية باغتصاب الأرض وطرد سكانها بحجج وذرائع مختلفة، وتوطين اليهود القادمين من أرجاء المعمورة، ورغم الظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني بعد هزيمة ١٩٦٧، إلا أنه لم يرضَ بهذا الاحتلال والاضطهاد، بل أصبحت مقاومة الاستيطان الصهيوني جزءاً من مقاومة الاحتلال، أحد ركائز فعاليات الحركة الوطنية الفلسطينية، وعموم الشعب الفلسطيني.

وقد تأثرت حركة مقاومة الاستيطان بعدد من العوامل، كانت تحدد حجم وأسلوب وطبيعة هذه المقاومة، وأهم هذه العوامل:

أولاً: أوضاع الحركة الوطنية، فكلما كانت حركة المقاومة الوطنية أفضل كانت هذه المقاومة تتفاعل وتزداد، وتأخذ أبعادا وأساليب أكثر قوة، وعندما تتراجع الحركة الوطنية لمختلف الأسباب، كانت تتراجع قوة مقاومة الاستيطان.

ثانياً: طبيعة المرحلة السياسية، حيث ساهمت الأجواء السياسية في تحديد مدى قوة المقاومة، فعندما تكون الأجواء السياسية ترتبط بالمفاوضات أو المبادرات السياسية، فإن حركة المقاومة تكون متعلقة إلى حد كبير بالوعي والنشاط الشعبي، حيث كان ولا يزال للنشاط الشعبي والعمل الجماهيري يؤدي دوراً بارزاً في مقاومة الاستيطان، فبزيادة الوعي والتشكيلات الشعبية، تزداد وسائل المقاومة وآلياتها، وإشراك قطاعات جديدة وكبيرة في معركة الدفاع عن الأرض

ثالثاً: مكان الاستيطان، فكلما كان مكان بناء المستوطنات بالقرب من الأماكن الفلسطينية المأهولة أو طرقها الرئيسية، وجهت بشكل أكبر مما لو كانت بعيدة عن هذه المناطق.

المقاومة الفلسطينية للاستيطان

شهدت حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان، مراحل مختلفة متأثرة بواقع الصراع العربي الإسرائيلي، والظروف المحيطة بالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية والإجراءات العسكرية الاحتلالية، وتنقسم مراحل مقاومة الاستيطان إلى عدة مراحل:

المرحلة الأولى: ١٩٦٧- ١٩٨٧

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧، حيث توافقت هذه المرحلة مع بدء استيلاء جيش الاحتلال على المناطق الفلسطينية، والشروع بإقامة المستوطنات عليها، وبالتالي تميزت هذه المرحلة بتصعيد الهجمات العسكرية على المستوطنات والمستوطنين وجنود الاحتلال، وامتنع العمال الفلسطينيون عن العمل في المستوطنات وحتى في إسرائيل.

وقد كان اندلاع مواجهات يوم الأرض في الثلاثين من مارس عام ١٩٧٦، نقلة نوعية كبيرة في حركة مواجهة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، حيث بادرت الجماهير العربية داخل الخط الأخضر والضفة والقطاع إلى الخروج بمظاهرات عارمة، رافضة سياسة مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والاستيطان فيها، وبذلك بدأت قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية بالانخراط في معركة الدفاع عن الأرض، رغم تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية نتجة للأزمات التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، والإجراءات الاحتلالية القمعية على الأرض الفلسطينية، وإحباطات توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكان من أهم ملامح حركة المقاومة الوطنية في هذه المرحلة:

١- أبرزت الدور التاريخي المتطور لحركة المقاومة التي بدأت بعمليات عسكرية ضد الاحتلال، ومقاومة بدايات حركة الاستيطان، وشن هجمات مسلحة على المستوطنات، خاصة في غور الأردن والخليل والقدس.

٢- جاءت هذه المرحلة، لتثبيت قوة ارتباط الشعب الفلسطيني بالأرض الفلسطينية وتعميق حبه للوجود العاطفي والوطني الفلسطيني، وتمسكه بالبقاء على الأرض الفلسطينية، وارتباط قيادة الشعب الفلسطيني في داخل الأرض المحتلة، وبدء إدراك أهمية المقاومة داخل الأرض المحتلة،

٣- أثرت الأوضاع السياسية لتلك المرحلة خاصة اتفاقيات كامب ديفد في زيادة الإحساس، بضرورة التركيز على الجهد الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، كمحور ومحرك رئيسي في عمليات المقاومة

المرحلة الثانية: مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي انطلقت في ٩/ ١٢/ ١٩٨٧ تطورا هاما واستراتيجيا في حركة المقاومة الفلسطينية للاستيطان والاحتلال، حيث تصاعدت حركة المقاومة كما ونوعا، وأصبحت المستوطنات أهدافاً رئيسية في هجمات المقاومة، وساعد في ذلك تشكيل قيادة وطنية موحدة للانتفاضة داخل الأرض المحتلة لأول مرة، في التركيز على مقاومة الاستيطان إدراكا لما يشكله من خطر، وبدأت وسائل جديدة في أعمال المقاومة، مثل حرق المستوطنات ومزارعها، وإغلاق الطرق، وحصار المستوطنات، ووقف أيّ تعامل مع المستوطنات، حيث أصبحت المستوطنات كنتونات معزولة ومحاصرة بالمناطق الفلسطينية، ومن أبرز سمات هذه المرحلة:

١- مركزية قيادة الانتفاضة ومركزية فعالياتها، وبالتالي سهولة إصدار التعليمات وتنفيذها من قبل أذرع قيادة الانتفاضة.

٢- شهدت هذه المرحلة أشكالاً متنوعة من النضال بدءاً بالعودة إلى العمليات المسلحة، والزجاجات الحارقة، وإغلاق الطرق، وحرق المزروعات، وانتهاءً بعمليات رشق الحجارة، وحرق الإطارات على الطرق.

٣- بدء التركيز السياسي على موضوع الاستيطان خاصة في مفاوضات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومفاوضات واشنطن، والتركيز على مطالب الوفد المفاوض بتجميد الاستيطان.

المرحلة الثالثة (١٩٩٣-٢٠٠٠)

شهدت هذه المرحلة اتفاق إعلان المبادئ بين م ت ف وإسرائيل الموقع في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ الذي أجَّل حل موضوع الاستيطان إلى مفاوضات الحل الدائم، وبدء عودة م ت ف إلى الأراضي المحتلة، واستلام السلطة الوطنية للمناطق الفلسطينية، وكانت هذه بداية جديدة في مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان، وبداية مرحلة جديدة، وحملة محمومة من قبل المستوطنين والحكومات الإسرائيلية لالتهام مزيد من الأراضي، وإقامة المستوطنات وتوسيع القائم منها، بهدف خلق وقائع جديدة على الأرض لمنع التواصل الجغرافي للمناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وساهم تأجيل موضوع الاستيطان لمفاوضات الحل الدائم في ذلك، وتصنيف الأراضي الفلسطينية إلى مناطق أ-ب-ج، حيث استمرت إسرائيل في إخضاع المستوطنات للسلطة الإسرائيلية الكاملة كمناطق ج، وجميع المناطق المحيطة بالمستوطنات، تخضع للمسئولية الأمنية الإسرائيلية لصفتها مناطق ب، حيث الإدارة المدنية للسلطة الوطنية والأمنية لإسرائيل، واستغلت إسرائيل عدم وضوح الاتفاقات، خاصة فيما يتعلق بالتطور الطبيعي للمستوطنات في تسريع الحملة لبناء وحدات إضافية جديدة، وتوسيع دائرة المنطقة الأمنية المحيطة، وإقامة التكتلات الاستيطانية، وشق الطرق الالتفافية، حيث إن حجم الأراضي المصادرة بعد اتفاقيات إسرائيل، تقارب حجم كافة الأراضي التي تمت مصادرتها منذ عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣، ورغم ذلك ازدادت حدة المقاومة الوطنية للمستوطنات والمستوطنين ولكن بأشكال مختلفة، حيث تم تشكيل لجان الدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان ومراكز حقوق الإنسان والجمعيات الخاصة، بمساعدة المناطق المحاذية للمستوطنات، وتثبيت المواطنين على الأرض الفلسطينية عبر نشاطات مكثفة، ساهمت فيها مؤسسات السلطة الوطنية، مثل إقامة مدن جديدة بالقرب من المستوطنات وزراعة الأشجار واستصلاح الأراضي، إلا أن كل هذه المحاولات، لم ترقَ إلى حجم الحملة الإسرائيلية المكثفة، بسبب نقص الإمكانيات المادية من جهة والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، إضافة إلى عدم تنظيم كافة الجهود الرسمية والشعبية في مقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض.

ومن ملامح هذه المرحلة:

١- ازدياد الاهتمام الرسمي من السلطة الوطنية بالدفاع عن الأراضي وحمايتها، واستثمارها بشكل يمنع توسع المستوطنات.

٢- تركيز حكومات إسرائيل المتوالية على التوسع الأفقي قدر الإمكان، تحت ذرائع أمنية واهية.

٣- تركيز المقاومة على العمل الشعبي، لما للسلطة الوطنية من التزامات أمنية في مناطق المستوطنات.

المرحلة الرابعة: ٢٠٠٠- مرحلة مقاومة العدوان الإسرائيلي الحالي

في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ بدأت إسرائيل حرباً عدوانية شاملة على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وقد كانت المستوطنات القواعد الأساسية لهذه الحرب، وبالتالي أصبحت هذه المستوطنات مواقع عسكرية مستهدفة من قبل المقاومة الفلسطينية التي اختلفت آليات مقاومتها للاحتلال والاستيطان عن المراحل السابقة، حيث ازدادت عمليات المقاومة العسكرية من اقتحام للمستوطنات، والقيام بعمليات استشهادية داخلها، واستهداف سيارات المستوطنين عند تحركها على الطرق عبر إطلاق النار وتفجير العبوات الناسفة، وبدأت آليات جديدة من المقاومة مثل قصف المستوطنات بقذائف الهاون والصواريخ المصنعة محلياً، أو إطلاق النار على المستوطنات القريبة من المدن، مثل مستوطنة جيلو في بيت لحم، ومجمع غوش قطيف الاستيطاني في خان يونس ورفح.

من أهم مميزات هذه المرحلة التي ما زالت مستمرة حتى الآن:

١- زيادة العمليات العسكرية والاستشهادية ضد المستوطنات والمستوطنين وجيش الاحتلال، مما أرعب المستوطنين، ودفعهم إلى التفكير الجدي في الهرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢- وضوح كامل لخطر وجود الاستيطان على الأرض المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني، وبالتالي انخراط كافة القوى الوطنية والفعاليات الشعبية في مقاومته.

٣- استطاعت المقاومة الفلسطينية ابتداع آليات جديدة ومتطورة للمقاومة، وتغلبت على كافة العقبات التي يحاول جيش الاحتلال والمستوطنون وضعها لحماية المستوطنات، ووجهت ضربات مذهلة للمستوطنين أينما وجدوا.

الخاتمة (نحو خطة شاملة لمقاومة الاستيطان)

إن سياسة إسرائيل الاستيطانية لا يمكن أن يتم مواجهتها، إلا ضمن خطة شاملة لمقاومة الاستيطان والدفاع عن الأرض الفلسطينية، وبالتالي الدفاع عن السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. حيث لا يمكن الوصول إلى أيّ حل سلمي أو استقرار دون نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه الوطني،ة و حقه في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، على أن تكون هذه الأرض خالية من المستوطنات اليهودية، ومن أي وجود عسكري أو مدني إسرائيلي، تبعاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار ٢٤٢ الذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧، ولاستحالة تنفيذ هذا الحل السياسي دون تفكيك المستوطنات، فإن عملية مقاومة الاستيطان هي جزء من إرساء أسس السلام الشامل والدائم في فلسطين والشرق الأوسط والعالم، وهذه الحالة تتطلب نضالاً واسعاً على كافة المحاور بدءاً بدور العالم في حماية قرارات الشرعية الدولية، ووقف سياسة الكيل بمكيالين، والعمل على إجبار إسرائيل على الالتزام بهذه القرارات، وفرض العقوبات عليها، وتقديم المجرمين من المستوطنين وقوات الاحتلال وساستهم إلى المحاكمات بصفتهم مجرمي حرب.

ولكن الدور الأساسي في عملية مقاومة الاستيطان، يتحملها الشعب الفلسطيني وامتداده العربي، وأود هنا أن أتقدم ببعض الإجراءات التي أن تم العمل بها - وهذا ممكن- أن تحد من خطر الاستيطان، عن طريق تفكيك المستوطنات لتصبح الأراضي الفلسطينية خالية منها، وبالتالي تصبح الطريق ممهدة أمام عملية سياسية جادة، تؤدي إلى حل سلمي.

أولاً: على المستوى العربي

١- دعم مقومات صمود الشعب الفلسطيني، خاصة في المناطق المحاذية للمستوطنات والمناطق المحاصرة التي تحاول إسرائيل إخلاءها تمهيداً لضمها للمستوطنات، وإقامة المشاريع الإنتاجية، واستيعاب العمالة الفلسطينية.

٢- مقاطعة شاملة لإسرائيل على كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية، وربط أي تقدم على لأيٍّ من هذه المجالات، بالتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية، بدءاً بتجميد الاستيطان على طريق تفكيكه.

٣- مقاطعة الشركات الدولية والمؤسسات التي تتعامل مع المستوطنات، أو تدعمها أو تقيم علاقات اقتصادية وتجارية معها، وخاصة في مجال التسويق، وإقامة مركز لرصد هذه الشركات، وتعميم أسمائها في الوطن العربي.

٤- العمل على فضح سياسات الاستيطان في فلسطين، وأثرها على السلام والاستقرار في المنطقة عبر حملة دبلوماسية وإعلامية واسعة النطاق، تعتمد على الإحصائيات والأرقام والحقائق.

٥- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة المحاكم الدولية، مثل محكمة العدل الدولية ومحكمة جرائم الحرب، والعمل على تقديم المسئولين الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين إلى هذه المحاكم بصفتهم مجرمي حرب، لأن الاستيطان يعتبر جريمة حرب حسب القانون الدولي.

ثانياً: على المستوى الفلسطيني

١- ربط أيّ عودة للمفاوضات بوقف العدوان الإسرائيلي وتجميد الاستيطان ووقفه، وخاصة بناء سور الفصل العنصري، وعزل القدس وحصارها.

٢- ربط أي إجراء أو تنسيق مشترك مع الجانب الإسرائيلي بتفكيك مستوطنات، خاصة تلك التي تشكل عائقاً أمام المواطنين الفلسطينيين، وتعوّق إجراءات السلطة الفلسطينية، مثل نتسار يم وكفار داروم بغزة.

٣- تكثيف الجهد الشعبي في مواجهة الاستيطان عبر زراعة الأراضي والحفاظ عليها، ودعم المزارعين في مناطق التماس، وترسيخ وجودهم على الأرض، وتعويضهم عن خسائرهم، وإعادة بناء ما دمره الاحتلال.

٤- توفير أماكن عمل كافية للعاطلين عن العمل لتفادي اضطرارهم وتحت ضغط الحاجة للعمل في المستوطنات، لأنه من غير المعقول أن تبنى المستوطنات بأيدي فلسطينية.

٥- مقاطعة كافة منتجات المستوطنات والشركات الإسرائيلية، وتحريم كافة أشكال المتاجرة مع المستوطنات.

٦- تكثيف عمليات المقاومة ضد المستوطنين وحماتهم من جنود الاحتلال، لكي يدركوا الأخطار التي تهدد بقاءهم في الأراضي الفلسطينية، وليدفعوا ثمن الاحتلال والاستيطان.

إن عملية الدفاع عن الأراضي الفلسطينية ومواجهة الاستيطان، بحاجة إلى تركيز كافة جهود الفلسطينيين والعرب ومحبي السلام في العالم، للعمل على التصدي لهذه الغطرسة الإسرائيلية التي تتحدى العالم والأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تعتمد على قوتها العسكرية، وتواصل قتل الفلسطينيين، وتدمير منازلهم، وسرقة أراضيهم وثرواتهم، مما سيؤدي إلى مواصلة رد الفعل الفلسطيني على هذه الهمجية الصهيونية دفاعا عن النفس والحقوق.

إن شعبنا مصمم على الاستمرار في نضاله المشروع الذي كفلتة كافة الأعراف والمواثيق الدولية، قدماً نحو الاستقلال، وإقامة الدولة المستقلة القابلة للحياة على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس (وإننا حتماً لمنتصرون)